عليه الظن يمنزلة الاسم المشتغل عنه الفعل، ألا ترى أن الاسم في زيد ضربته، يجوز رفعه على الابتداء ونصبه بإضمار فعل، وزيد أظن منطلق يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب بالفعل فلما اشتبه البابان اعترض به في الاشتغال.

ثم أعطى فكرة عن الإلغاء والإعمال وأوضح أن المصدر في هذا الباب يجري مجرى الفعل فتقول: ظني زيداً منطلقاً، وزيداً ظني منطلقاً وزيد منطلق ظني.

فإن قلت: ولم جاز الإلغاء هنا والمصدر منصوب بفعله فهو مؤكد بالمصدر، وقد قلتم إن الظن إنما أكد بالمصدر لم يكن بد من الإعمال؟.

قال الصفار: لتعلم أن هذا المصدر بدل من الفعل ناب منابه لا يظهر معه أصلاً فهو بمنزلة الفعل، فعومل معاملته ولهذا جرى مجراه[1].

ثم يذكر رأي النحويين في قول سيبويه: «ظننت أنه منطلق... الخ، ويقول: وللناس في هذا طريقان:

- إنه حذف المفعول الثاني اختصاراً، فكأنك قلت ظننت أن زيداً منطلق ثابتاً، كأنك قلت: ظننت انطلاق زيد ثابتاً.

- ومنهم من لم يحذف شيئاً، وأجاز المسألة من حيث جرى المفعولان بالذكر في أن وكأنك ذكرتهما.

وهذا القول الأخير أولى وإن كان الظاهر المذهب الأول لأن ظننت لا بد لها من اسمين وليس هنا إلا واحد، ثم إن في الأول ادعاء أصل لم ينطق

---

(1) مصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق نحو: أعجبني ظنك زيداً قائماً وعلمك لزيد قائم.
وأما الإلغاء فواجب مع التوسط والتأخير نحو زيد قائم ظني غالب أي ظني زيداً قائماً غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله.
شرح الكافية 2/280